

بحوث فقهية مهمّة

[165] جيّة علم القاضي قال الإمام الخميني (قدس سره) في التحرير : للحاكم أن يحكم بعلمه في حقوق الإنسان، فيجب عليه إقامة حدود الإنسان تعالى لو علم بالسبب، فيحدّ الزاني، كما يجب عليه مع قيام البيّنة والإقرار، ولا يتوقّف على مطالبة أحد. وأمّا حقوق الناس فتقف إقامتها على المطالبة، حدّاً كان أو تعزيراً، فمع المطالبة، له العمل بعلمه. أقول : هنا في الواقع فرعان مختلفان : أحدهما : جيّة علم الحاكم في باب القضاء وعدمه. ثانيهما : إنّه لا يشترط في إجراء حدود الإنسان مطالبة أحد، ولكن في حقوق الآدميين يشترط مطالبة صاحب الحقّ. فما يظهر بادء الأمر عند ملاحظة العبارة وكذلك عبارة المحقّق في الشرائع من أنّ الفرع الثّاني من قبيل التفصيل في عمل القاضي بعلمه، في غير محلّه، فتدبّر جيّداً. والكلام يقع في الفرع الأول : وهو مسألة مهمّة لها آثار كثيرة في مختلف أبواب القضاء وفيها أقوال كثيرة، و خلاصة الأقوال في ذلك ما ذكره شيخنا الشهيد الثّاني (قدس سره) في المسالك في كتاب القضاء ما ملخصه :